

في علوم الحديث فيما احسنه ابو الحسن بن الجوزي عن محمد بن يوسف الشافعي عن سماعه
عليه قال اول من صنف في الصحاح البخاري ابو عبد الله محمد بن اسمعيل وادناه ابو الحسن
مسلم بن الحجاج القشيري ومسلم مع انه اخذ عن البخاري واستفاد منه فانه يشترك
البخاري في كثير من شيوخه وكتابها اصح الكتب بعد كتاب الله العزيز **وامت**
ما رويناها عن الشافعي رضي الله تعالى عنه انه قال ما علم في الاصح كتابا في العلم
اكثر من كتابي من كتاب ما كتب فيهم من رواه بغير هذا اللقب يعني بلقب اصح من
الموطا فانما قال ذلك بعد جود كتابي البخاري ومسلم ثم ان كتاب البخاري اصح
الكتابين صحيحا واكثرها فويدها واما ما روينا عن ابي علي المصنف النيسابوري
استاذ العالم ابي عبد الله المصنف من انه قال ما بحث اجمع العلماء كتاب اصح من
كتاب مسلم بن الحجاج فهذا وقول من فضل من شيوخ المصنف كتاب مسلم على كتاب
البخاري ان كان المراد به ان كتاب مسلم يتخرج بائنه مما يتخرج غيره الصحيح فانه ليس
فيه جوده خطية الا لا يثبت الصحيح مسرودا غير مزوج بشراما في كتاب البخاري
في تراجم احواله من الاشياء التي لم يستدعها على الوصف المشروط في الصحيح
فهذا لا يناسب له وليس يلزم من ان كتاب مسلم اصح فيما يرجع الى نقص الصحيح
على كتاب البخاري وان كان المراد به ان كتاب مسلم اصح صحيحا فهذا امر وود على
من يتولى والله اعلم انتهى كلامه وقيل اشياء تحتاج الى ادلة وبيان ههنا
استشكل بعض الامة اطلاق المحبة كتاب البخاري على كتاب ما كع اشهر للعلماء
في اشتراط الصحة والبيان في الخبر والتثبت وتكون البخاري اكثر حديثا
لا يلزم منه افضلية الصحة والخبر والحوادث عن ذلك ان ذلك يجوز على ما اشترط
الصحة فما كع لا يرى الانقطاع في الاسناد قادهما في صحيح السبل والمنقطعات
والبلاغات في اصل موضوع كتابه والبخاري يرى ان الانقطاع عليه فلا يخرج
ما هذا سبيله الا في غير اصل موضوع كتابه كالعليقات والتراجم والاشهاد ان
المنقطع وان كان عند قوم من قبل ما يخرج في الصحيح اقوى منه اذا اشترط
كل من رواها في الحدوث والحفظ فان ذلك مشهور في كتاب البخاري
وعلم ان الشافعي رضي الله تعالى عنه انما اطلق على الموطا **اصح**
بالنسبة الى الجمع المتوجدة في من كتبها مع سليمان التوري
وغير ذلك وهو تفصيل مسلم لانواعه واتفق كلام ابن سبيل ان العلماء
متفقون على القول بافضلية البخاري في الصحة على كتاب مسلم الا ما حكاه عن
ابي علي النيسابوري من قوله المتقدم وعن بعض شيوخ المغاربة ان كتاب مسلم
افضل من كتاب البخاري من غير نوح للصحة فتقول رويها بالسنن الصحيح
عن ابي عبد الرحمن النسائي وهو صحيح ابي علي النيسابوري انه قال ما في هذه
الكتب كلها اجود من كتاب محمد بن اسمعيل والنسائي لا يعنى المودة الاخيرة
الاسانيد كما هو المشهور في الفهم من اصطلاح اهل الحديث ومثل هذا
من مثل النسائي غاية في الوصف مع شدة تحريمه وتوقيره وتثبته من نقد
الرجال وتقدمه في ذلك وغيره على امام الامة ابي بكر بن عتبة صاحب الصحيح

قالوا
شرفه
وتصنيف
الشيخ ابوري
على اصح
وروي في
وهو في
وهو في
وهو في

وروي في
وهو في
وهو في
وهو في

وفي الاصح في الموطا له اما بعد فاني نظرت في كتاب الجامع الذي انعم ابو عبد الله
البخاري من كتابه جامع ما يسمى لكثير من السنن الصحيح ود اعلى جعل من المعاني
الحسنة المستنظمة التي لا يكمل لها الا استخراج المعرفة لطوبى ونقله والعمل
بالروايات واعلمها على ما بالغة واللغة وتعدتها منها كلها ونحوها وكان رحمه
الله العجل الذي قهر بها في ذلك فترجى وبلغ الغاية في استخراج السنن وجمعها الى
ذلك حسن الشئ والقصد الى الخير فنفعا الله ونفعه به **قال** وقد بحثت في النصف
جماعة منهم الحسن بن علي الحلواني كقدها قصص على النيسابوريين ابو داود النخعي
وكان في عصره في كتاب البخاري فسلك فيها مساهمنا سننا ذكرنا زوي في الشئ
وان كان في السنن ضعيف اذا لم يجد في الباب غيره وتمت مسلم بن الحجاج وكان
يقاوم في العصر حرام مراديه وكان باخذ عنه **وهو** كقدها كقدها لا لم يضايق نفسه
مضايقة ابي عبد الله وروى عن جماعة كثيرة لم يتعرض ابو عبد الله لروايتهم
وكلهم ضدا لغيره عن احد منهم لم يبلغ من التقدرة مبلغ ابي عبد الله ولا شغب
الى استنباط المعاني واستخراج لطايف فقه الحديث وتراجم الاعراب الدالة على
ماله وفضلته بالحديث المروي فيه **تسببه** والله الفضل يخص به من شئنا وقال الحاكم
ابو احمد النيسابوري وهو عسري ابي علي النيسابوري والارصاد ما لم يحصر رحمه الله محمد
الرخاوي فيما حكاه ابو علي الحلبي المصنف في الارصاد ما لم يحصر رحمه الله محمد
ابن اسمعيل فانه في الاصول يعنى اصول الاحكام من الاحاديث وبين الناس
وكل من عمل بغيره فانما اخذه من كتابه مسلم بن الحجاج **وقال** الدارقطني لما ذكر
عنده الصحيح ان لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاءه وقال ابو عبد الله في كتابه
شيء وصنع مسلم انما اخذ كتاب البخاري فعمل عليه مستخرجا وتراجمه من باءات
وهذا الذي حكاه عن الدارقطني جزء به ابو العباس الرضوي في اول كتاب
المعجم في شرح مسلم وآل كلامه في نقل كلام الامة في تفضيل مسلم ويكنى
منه اتفاقهم على انه كان اعلم بهذه الفن من مسلم وان مسلما كان لتهدله
بالتقدم في ذلك والامامة فيه والقرآن مجيد في ذلك في بعض حتى يتبين
محمد بن يحيى الذهلي في قصته مشهورة سننها ان شاء الله تعالى بسوطة
في ترجمته **الذي** في قصته مشهورة سننها ان شاء الله تعالى بسوطة
ان مدار الحديث الصحيح على الاتصال وانقائ الرجال وعنده العلماء وعند الناس
احدها ان الذين انفسر البخاري بالاحراج لهم دون مسلم اذ كان في وضع
وتلاؤن رجلا المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلا الذين اقر مسلم
بالاحراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلا المتكلمين بالضعف
منهم مائة وستون رجلا ولا شك ان التحريج عن المتكلمين اصلا اول من
التحريج عن تكلم في وان لم يكن ذلك الكلام فادحا **فأدحا** الذين الذين اقر
بهم البخاري ممن تكلم في اكثر من تحريج احاديثهم وليس لواحد منهم
لتحريكه اخرجها كلها او اكثرها الا ترجمة علي بن عيسى بن جعفر مسلم

الشيخ ابوري
على اصح
وروي في
وهو في
وهو في

الشيخ ابوري